

Distr.: General
17 July 2000
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

ذلك أساسا إلى عدم قيام الطرفين بجهود حيوية كافية لتحقيق نتائج ملموسة. ولم تدب الحركة في آلية عملية السلام إلا يوم ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، عندما دعي مجلس التنسيق للانعقاد.

٤ - ويعود سبب بعض التأخير الذي صودف خلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا إلى قيام الرئيس إدوارد شيفرنادزه عقب إعادة انتخابه (في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) وتقلده منصبه رسميا (في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) بتغيير مناصب أطراف رئيسيين في حكومة جورجيا. ففي ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، سمى الرئيس شيفرنادزه وزير الدولة المعين أخيرا، جورجي أرسينشفيلي، رئيسا للوفد الجورجي في مجلس التنسيق. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ الرئيس منصبا جديدا - وهو منصب وزير المهام الخاصة - يكلف بمسؤولية مباشرة عن تسوية الصراع في جورجيا، وعين في هذا المنصب ملخاز كاكابدزي، سفير جورجيا السابق لدى الاتحاد الروسي. ويعمل السيد كاكابدزي في الوقت الراهن بصفة وثيقة مع ممثلي الخاص.

٥ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٢٨٧ (٢٠٠٠)، يواصل ممثلي الخاص العمل عن كثب مع فريق أصدقاء الأمين العام، الذين يجتمع معهم مرة في الشهر على الأقل، بغية تحسين

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٨٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (البعثة) حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠. ويقدم هذا التقرير معلومات عن آخر تطورات الحالة في أبخازيا، جورجيا، منذ أن قدمت تقريره المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (S/2000/345).

٢ - ولا يزال يرأس البعثة ممثلي الخاص في جورجيا، ديتير بودين، ويساعده في مهمته كبير المراقبين العسكريين اللواء أنيس أحمد باجوا (باكستان). وفي ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ كان قوام البعثة ١٠٢ من المراقبين العسكريين (انظر المرفق).

ثانيا - الجوانب السياسية

٣ - واصل ممثلي الخاص، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، القيام بمشاوراته، في إطار عملية جنيف للسلام مع ممثلي الطرفين الجورجي والأبخازي، والاتحاد الروسي بوصفه ميسرا، وأعضاء فريق أصدقاء الأمين العام لجورجيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. غير أن التقدم كان بطيئا، ويعود

مشروع الوثيقة التي تتناول توزيع الصلاحيات بين تبليسي وسوخومي على أساس مبادئ سيادة جورجيا وسلامة أراضيها (انظر S/2000/39، الفقرة ٧). وبالإضافة إلى ذلك، قام ممثلي الخاص يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، بزيارة إلى موسكو لإجراء مشاورات في هذا الصدد مع ممثلي الاتحاد الروسي بصفته ميسرا. وصدرت صيغة من مشروع الوثيقة المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ ووزعت على أعضاء فريق أصدقاء الأمين العام لعلها تستخدم في المستقبل القريب أساسا لفتح حوار سياسي بين الطرفين الجورجي والأبخازي. غير أن خلافات في الآراء برزت منذئذ بين الأصدقاء ذاهم بشأن المضمون والاستراتيجية، ويلزم الآن بذل جهود قوية مشتركة بصفة عاجلة بغية وضع مشروع ونهج منسقين.

٨ - وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، دعا ممثلي الخاص إلى عقد الاجتماع العاشر لمجلس التنسيق بين الطرفين الجورجي والأبخازي في سوخومي. ومثل الطرفين وفدان يقودهما رئيسا وزراء كل منهما. وخلال هذا الاجتماع، وقّع الطرفان وممثلي الخاص وقائد قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على بروتوكول ٣ أيار/مايو. وقرر المجلس ذاته أنه ينبغي لفريق العمل الأول، برئاسة كبير المراقبين العسكريين، أن يلتقي شهريا في المستقبل لرصد تنفيذ البروتوكول. كما قرر المجلس أن يجعل الطرفان في العمل على إعداد مشروع بروتوكول يتعلق بعودة اللاجئين إلى منطقة غالي وتدابير الإنعاش الاقتصادي، والاتفاق المتعلق بالسلام وبضمانات عدم استئناف أعمال القتال، اللذين يناقشان بصفة متقطعة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، أحاط المجلس علما بعدد من الاقتراحات التي قدمها ممثلي الخاص بغية تحسين تنفيذ تدابير بناء الثقة، بما فيها إنشاء قاعدة بيانات للمشاريع القائمة.

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذ عدد من المشاريع في إطار عنصر تدابير بناء الثقة الواردة في عملية جنيف للسلام. وفي بداية شهر حزيران/يونيه، اصطحب ممثلي الخاص مدير المكتبة الوطنية الجورجية، ليفان بردزانيشفيلي، إلى سوخومي، الذي توصل إلى اتفاق مع الجانب الأبخازي يقضي بالبحث عن الكتب والمواد التابعة

مشروع الوثيقة التي تتناول توزيع الصلاحيات بين تبليسي وسوخومي على أساس مبادئ سيادة جورجيا وسلامة أراضيها (انظر S/2000/39، الفقرة ٧). وبالإضافة إلى ذلك، قام ممثلي الخاص يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، بزيارة إلى موسكو لإجراء مشاورات في هذا الصدد مع ممثلي الاتحاد الروسي بصفته ميسرا. وصدرت صيغة من مشروع الوثيقة المؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ ووزعت على أعضاء فريق أصدقاء الأمين العام لعلها تستخدم في المستقبل القريب أساسا لفتح حوار سياسي بين الطرفين الجورجي والأبخازي. غير أن خلافات في الآراء برزت منذئذ بين الأصدقاء ذاهم بشأن المضمون والاستراتيجية، ويلزم الآن بذل جهود قوية مشتركة بصفة عاجلة بغية وضع مشروع ونهج منسقين.

٦ - وفي غضون ذلك، يواصل الجانب الجورجي الإعراب عن توفقه إلى الشروع في مفاوضات تتعلق بالمسألة الحيوية لمركز أبخازيا في المستقبل على أساس وثيقة توزيع الصلاحيات بين تبليسي وسوخومي التي يعدها في الوقت الحاضر ممثلي الخاص. وأصرّ الجانب الأبخازي، من جهته، على موقفه القاضي بعدم الدخول في حوار مع الطرف الجورجي بشأن هذه المسألة. غير أنه يبين في الوقت نفسه أنه لا يرغب في أن يظل خارج المناقشات تماما. وجدد الجانب الأبخازي، بالتشاور مع ممثلي الخاص، إعرابه عن اهتمامه بعقد مؤتمر للخبراء لمناقشة الجوانب القانونية للصراع.

٧ - وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، ترأس ممثلي الخاص اجتماعا طارئاً رفيع المستوى بين الجانبين الجورجي والأبخازي، على خط وقف إطلاق النار، عُقد لمعالجة الحالة الأمنية التي تدهورت بسرعة ميدانيا عقب مقتل زهاء ١٢ عنصرا من الميليشيا الأبخازية في سلسلة من الكمائن التي نصبت في مقاطعة غالي. وكان الاجتماع ملفتا للانتباه لما تميز به من صراحة أبعادها المشاركون عند مناقشة مشكلة الجريمة المنظمة المتعاظمة. وعقب هذا الاجتماع، وُضع

١١ - ويواصل الاجتماع أسبوعياً فريق التحقيق المشترك الذي أنشئ في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، ويضم ممثلين عن قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، فضلاً عن الجانبين الجورجي والأبخازي، ويرأسه كبير المراقبين العسكريين. وفي حين يرفض الجانب الأبخازي رسمياً العمل مع الممثلين الذين عينهم الجانب الجورجي - وجميعهم أعضاء في الحكومة الأبخازية في المنفى - فإن هناك تعاوناً ميدانياً يدعو إلى الارتياح مع المسؤولين المحليين من زوغديدي يمثلون الجانب الجورجي. ونجحت البعثة في تطبيق مفهوم "محققي الرد السريع"، وهم مراقبون عسكريون يرابطون في كلا القطاعين مكلفون بالذهاب إلى مكان حادث ما بأسرع ما يمكن عقب حدوثه لتسجيل الأدلة قبل فقدانها أو تلوثها. وتواصل البعثة التشديد لدى ممثلي الجانبين على الحاجة إلى الشفافية والتعاون وتحسين معايير عمليات التحقيق.

١٢ - ويتواصل برنامج البعثة للهندسة والبناء لدعم احتياجاتها التنفيذية. فقد أنجز عدد من مشاريع إصلاح الجسور، ويجري النظر في مقترحات إصلاح إضافية. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، ترأس ممثلي الخاص حفل افتتاح جسر أصلحته البعثة، يقع على الطريق الرئيسية الرابطة بين سوخومي والمنطقة التي تقع ضمن مسؤولية البعثة وتمتد إلى غرب جورجيا. ويجب كذلك إصلاح الطريق الوحيدة المؤدية إلى وادي كودوري وتمر من خلاله، والتي دمرتها العوامل الجوية. كما يجب، إذا سمحت الحالة الأمنية، إصلاح الجسر المتضرر الذي يؤدي عدم صيانته في الوقت الحاضر إلى العزل الفعلي للجزء الشمالي من الوادي.

لأبخازيا من بين الأصول الجورجية وأن تسلّم إلى الجانب الأبخازي كتعويض جزئي عن المحفوظات الأبخازية التي أتلفت خلال حرب ١٩٩٢-١٩٩٣. وقدم الجانب الجورجي أول عرض للمواد خلال اجتماع مجلس التنسيق المعقود في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، ويخطط الجانبان لمزيد من التعاون في هذا المجال. وخلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، اجتمعت في سوشي (الاتحاد الروسي) المنظمات غير الحكومية الجورجية والأبخازية التي يتألف أعضاؤها من الشيوخ والمحاربين القدماء، واتفقت على سلسلة من التدابير الرامية إلى مساعدة المشاركين على التحول من المواجهة إلى السلام والوفاق. وفي منتصف حزيران/يونيه، وعلى أساس الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع المتعلق بتدابير بناء الثقة الذي عُقد في اسطنبول عام ١٩٩٩، استضاف مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سوخومي دورة تدريبية نظمها صحافيون من هيئة الإذاعة البريطانية لفائدة زملائهم الجورجيين والأبخازيين. واستمرت لجنة التنسيق الجورجية الأبخازية وأمينها التنفيذي زوراب لأكربيا في إجراء مشاورات مشتركة بغية القيام بمشاريع في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

ثالثاً - عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

١٠ - تواصل البعثة أداء ولايتها دون تغيير هيكلية أو تنفيذي، على أساس مفهوم القيام بدوريات محدودة الذي تناولته تقارير سابقة. وقيام البعثة بدوريات ميدانية يومية انطلاقاً من مقر البعثة في سوخومي والمقرين القطاعيين في غالي وزوغديدي، وكذلك بدوريات أسبوعية بطائرات الهليكوبتر فإنها تغطي كامل منطقة عملياتها، باستثناء شمال وادي كودوري حيث علقت أعمال الدوريات لأسباب أمنية.

رابعا - الحالة على أرض الواقع

١٦ - ولا يزال تفشي الجريمة في المنطقة بأسرها يمثل مشكلة خطيرة. فالجريمة المنظمة، ولا سيما التهريب عبر خط وقف إطلاق النار، يزداد نطاقها اتساعا وتزداد أرباحها، وثمة مؤشرات تدل على أنها وصلت إلى المؤسسات لدى كلا الطرفين. والمجرمون هم من العتاة، ومعظم حوادث العنف التي تقع في منطقة النزاع هي حصيلة الصراع على السلطة أو عمليات التآمر بين مختلف الزمر. ولا يزال بعض الأشخاص الذين يدعون أنهم مرتبطون بحكومة أنجازيا في المنفى يبذلون جهودا لزراعة استقرار الحالة في منطقة غالي، كما أن تداخل دوافعهم شبه السياسية بالعنف الإجرامي يشكل خطرا آخر على الاستقرار في منطقة النزاع. ولا تزال بعثة المراقبين تشجع الجانبين على تحسين قدرتهما على فرض القانون والنظام والتعاون الواحد منهما مع الآخر.

١٧ - وشهد فصلا الربيع والصيف عودة السكان المحليين الذين نزحوا عن منطقة غالي لزراعة أراضيهم؛ وأبلغ بعض رؤساء الإدارة القروية أن نحو ٨٠ في المائة من عدد السكان قبل اندلاع الحرب قد عادوا. وثمة مؤشرات تدل على زيادة المبالغ المخصصة للمدارس في منطقة غالي زيادة طفيفة، بما في ذلك تخصيص أموال في ميزانية جورجيا. وثمة مؤشرات أيضا على أن سلطات أنجازيا بدأت تأخذ موقفا أكثر براغماتية ومرونة من استخدام اللغة الجورجية في المدارس الواقعة في منطقة غالي والتي يرتادها الأطفال المنغوليون. وهذه المسائل المتصلة بتعليم الأطفال تعتبر مسائل مهمة من أجل عملية اتخاذ القرار من قبل الأسر المشردة التي تفكر في العودة إلى دورها السابقة.

خامسا - الحالة الأمنية

١٨ - لا يزال أمن وسلامة أفراد بعثة المراقبين أهم أولوية للبعثة. ولا تزال هناك تأثيرات سلبية لتفشي النشاط الإجرامي وانعدام الانفاذ الفعال للقانون على الأوضاع

١٣ - ظلت الحالة العامة في منطقة النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير هادئة نسبيا رغم عدم استقرارها، وبلغت حدة التوتر ذروتها في نيسان/أبريل، وفي الأيام التي سبقت العيد الوطني في جورجيا في ٢٦ أيار/مايو وذلك على غرار السنوات السابقة. ورغم انتشار المخاوف وقيام الجانبين ببحث بعض الشائعات، فإنه تم نزع فتيل التوتر دون وقوع حوادث وذلك بفضل الجهود التي بذلها الجانبان (انظر الفقرة ٩ أعلاه) وبفضل التدابير الوقائية التي اتخذتها بعثة المراقبين، بما في ذلك الاتصال الفعال على كل صعيد ومضاعفة الدوريات الجوية والبرية المنتظمة، مما أدى إلى خلق تواجد أوضح بكثير ووفر القدرة على تبديد الشائعات من خلال نشر معلومات دقيقة.

١٤ - ووقع انتهاك مؤكد لاتفاق موسكو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، شاهدت دورية تابعة لبعثة المراقبين محمولة بطائرة هليكوبتر مركبة مدرعة من طراز BMP1 في مركز مراقبة أنجازيا ضمن المنطقة المقيدة التسليح. وتمت متابعة هذه المشاهدة وبعد زيارتين أخريين إلى المركز قامت بهما دوريات برية تابعة لبعثة المراقبين، سُحبت المركبة المدرعة، التي نشرت على ما يبدو ردا على هجوم مسلح وقع على المركز قبل عدة أيام، إلى أحد مواقع خزن الأسلحة الثقيلة.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تبادل لإطلاق النار عدة مرات عبر خط وقف إطلاق النار، بيد أنه نصب عدد من الكمائن قُتل فيها ٢٥ شخصا. وكانت الميليشيا الأنجازية هي المستهدفة بشكل خاص. وحوادث انفجار الألغام لا تزال تقع بصورة منتظمة، ولكن ليس هناك دليل على حالات زرع ألغام جديدة.

مشاورات أجراها ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين مع الجانبين الجورجي والأبخازي، وعقب وعود بالتعاون أعطاهما الرئيس شيفرنادزه والزعيم الأبخازي فلاديسلاف أردزينبا، خلال مكالمات هاتفية، والتدخل المباشر الذي قام به فريق تفاوض رفيع المستوى تابع لحكومة جورجيا لدى مختطفي الرهائن. وتم التأكيد لبعثة المراقبين أنه لم تدفع فدية. وبعد الحادث، قام ممثلي الخاص بتذكير حكومة جورجيا بأن المجتمع الدولي يتوقع جلب الفاعلين للمثول أمام العدالة وأن يتم توفير الأمن اللازم لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بغية القيام بولايتها في وادي كودوري. ولا تزال أعمال الدورية التي تقوم بها بعثة المراقبين في شمال وادي كودوري معلقة كما كانت منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ولكن أعمال الدورية في جنوب وادي كودوري لا تزال مستمرة مع اتخاذ بعض الاحتياطات الأمنية الإضافية.

سادسا - التعاون مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة

٢٠ - تميزت العلاقات مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة خلال الأشهر الماضية بطابع ممتاز، بما في ذلك العلاقات الشخصية والمهنية الإيجابية على كل مستوى وبالاستجابات الفورية لطلبات الدعم. وخلال حادثة اختطاف الرهائن التي وقعت في حزيران/يونيه، قامت عناصر قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في مركز التفيتش الواقع في أقصى شمال وادي كودوري باستضافة الدورية التابعة لبعثة المراقبين لمدة خمسة أيام. وفي أعقاب حادثة إطلاق النار التي وقعت في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قامت قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة بتوفير مركبة مدرعة لمراقبة الدورية للعودة إلى مقرها في القطاع. ولا يزال اقتسام المعلومات في تحسن، ولا سيما في ميدان التحقيق في الحوادث.

الأمنية لأفراد البعثة في قطاع غالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أُردى والد مترجم شفوي يعمل لدى بعثة المراقبين بطلق ناري خلال محاولة للسرقة مُنيت بالفشل جرت في منزل المترجم الشفوي في بلدة غالي. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، قام رجال مسلحون بنهب منزل مترجم شفوي آخر يعمل لدى بعثة المراقبين. والأمر الذي يثير أشد القلق، أنه في ١٥ حزيران/يونيه، قامت زمرة مؤلفة من ثلاثة رجال مسلحين على الأقل بإطلاق النار على عجلات مركبة لدورية برية تابعة لبعثة المراقبين في شمال منطقة غالي فيما يبدو أنه كان محاولة لوقف الدورية. ولا يزال الهدف من هذا الهجوم مجهولا، رغم أنه قيل إن الهجوم كان عملا تحذيريا موجها من فئات إجرامية غير مرتاحة لتواجد دوريات تابعة للبعثة يعرقل تواجدها أنشطتها التهربية وغير ذلك من الجرائم. أما العنصر المطمئن في الحادث الذي وقع في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، فهو أن مركبة مامبا التي كانت تستقلها الدورية صمدت صمودا جيدا، وتمكنت رغم انفجار عجلاتها وما لحق بها من ضرر نتيجة إطلاق النار من الإفلات من الكمين ولاذت بأقرب نقطة تفتيش لقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

١٩ - وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قامت زمرة من الرجال المسلحين والمقنعين في وادي كودوري على بُعد نحو ثلاثة كيلومترات من آخر نقطة تفتيش لقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة باحتجاز دورية راجلة تابعة لبعثة المراقبين قوامها مراقبان عسكريان ومترجم شفوي، يرافقهم ممثلان من منظمة هالو ترست غير الحكومية لترع الألغام التي مقرها في المملكة المتحدة رهائن. واحتجز أفراد الدورية عدة أيام في شمال وادي كودوري بقرب الموقع الذي جرت فيه حادثة احتجاز الرهائن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (انظر S/1999/1078، الفقرة ١٨). وأفرج عن أفراد الدورية سالمين من الأذى في ٥ حزيران/يونيه، بعد

سابعا - الحالة الإنسانية وحقوق الإنسان

جنيف للسلام في إحداث تحسن ملموس في الحياة الأمنية، فإن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد تقوم بتنفيذ خطط الطوارئ القائمة لمساعدة العائدين إلى مقاطعة غالي وإعادة نشر الموارد والموظفين الذين تم سحبهم مؤقتا. وفي غضون ذلك، تقوم المفوضية باستعراض مشاركتها التنفيذية في المنطقة.

٢٤ - وفي أيار/مايو، قام فرانسيس دينغ، ممثلي لشؤون المشردين داخليا، بزيارة جورجيا، وأجرى مشاورات في تبليسي مع الرئيس شيفرنادزه وفي سوخومي مع السيد أردزنيبا، كرر فيه التأكيد على حق المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم في أمان وكرامة. وكان مما شجع السيد دينغ التزام حكومة جورجيا والمجتمع الدولي بكفالة التنفيذ السريع والفعال للنهج الجديد لتقديم المساعدة إلى المشردين داخليا (انظر S/2000/345، الفقرة ٢٤)، وهو النهج الذي يسلّم بالحق الثابت لجميع الأشخاص في العودة إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة، فضلا عن حقهم في أن يعاملوا بنفس الأسلوب الذي يعامل به جميع المواطنين الجورجيين.

٢٥ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، تقديم مساعدات استشارية إلى السكان المحليين في أبخازيا، حيث كانت أهم دواعي القلق هي انتهاكات الحق في التملك والحق في الحصول على مسكن، والحق في حماية القانون والمحكمة العادلة، والحق في حرية التنقل. وقد زاد عدد الأشخاص الذين قدموا شكاوى إلى المكتب بالمقارنة بفترة الإبلاغ السابقة. كما بدأ المكتب بالتنسيق الوثيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، في رصد حالة حقوق الإنسان في مناطق الاحتجاز في أبخازيا. كما ييسر المكتب ترجمة منشورات الأمم المتحدة المتعلقة بالتمييز ضد المرأة وأساليب مكافحة التعذيب إلى اللغة الأبخازية، واتخذ ترتيبات لنشرها. وقدم المكتب هبات من منشورات حقوق الإنسان إلى مكتباته الوديعية الثلاث في سوخومي.

٢١ - تتسم الحالة الإنسانية للأشخاص المعرضين للأذى في أبخازيا، كما في بقية جورجيا بالصعوبة الحادة غالبا، وتزداد هذه الحالة شدة من جراء تداعي الهياكل الأساسية الاقتصادية في المنطقة. وأدت هجرة بعض أعضاء أكثر الشرائح السكانية في المجتمع إنتاجا إلى ازدياد عدد السكان المسنين والأطفال المعرضين للأذى زيادة غير متناسبة.

٢٢ - وفي أبخازيا، باستثناء إقليم غالي، تقوم الوكالات الإنسانية بتلبية الاحتياجات الماسة للسكان المعرضين للأذى على النحو الذي ورد وصفه في التقارير السابقة (S/2000/39، الفقرتان ٢٦ و ٢٧). وإضافة إلى هذه البرامج التنفيذية، يواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية رصد الحالة الإنسانية بوجه عام. وتتولى البرامج الإنسانية الجارية تلبية الاحتياجات المنقذة للحياة بيد أنها لا تستطيع أن تحل المشاكل الهيكلية الأساسية التي لا يمكن معالجتها إلا من خلال برامج إعادة التأهيل.

٢٣ - وفي منطقة غالي، يواصل مكتب منسق الشؤون الإنسانية، وهالو ترست، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة أطباء بلا حدود (الفرنسية)، الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية. إلا أن هذه الأنشطة محدودة النطاق بسبب المخاوف الأمنية، وبصفة خاصة أنشطة المنظمات الإجرامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوكالات الإنسانية تحجم عن الاضطلاع ببرامج يمكن أن تشجع عودة المشردين إلى مناطق غير آمنة. وتتواصل الجهود من الجانبين الجورجي والأبخازي لتنفيذ تدابير ملموسة لتحسين المناخ الأمني المتفق عليه أثناء الاجتماعين الثنائيين اللذين عُقدا في ٣ شباط/فبراير (انظر S/2000/345، الفقرات ٦ و ١٦ و ١٨) و ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ (انظر الفقرة ٧ أعلاه). وإذا ما أسفرت هذه الجهود، وما قد يُعقد في المستقبل من اتفاقات في إطار عملية

عام ٢٠١٥ وفقا للمعايير الدولية التي وضعتها مؤتمرات الأمم المتحدة.

تاسعا - الجوانب المالية

٢٩ - خصصت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٧١/٥٤ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ مبلغا إجماليه ١٩٧ ٠٤٨ ٣٠ دولارا، أي ما يعادل ١٦ ٠١٤ ٢ دولارا في الشهر لتمويل البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويتوقف توزيع هذه المبالغ على اتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية البعثة.

٣٠ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، عملا بالتوصية الواردة في الفقرة ٣٨ أدناه، فإن تكلفة استبقائها لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ستقتصر على الدفعات الشهرية التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٣١ - وقد بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ للحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ما مقداره ٦,١٠ ملايين دولار. أما مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة الدفع لجميع عمليات حفظ السلام فقد بلغ لغاية ذلك التاريخ ما مقداره ٩,١ بليون دولار.

عاشرا - ملاحظات

٣٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز تقدم كبير في إطار عملية جنيف للسلام، ولكن النتائج التي أسفرت عنها دورة مجلس التنسيق التي عقدت في ١١ تموز/يوليه قد فتحت الطريق أمام احتمال قيام تعامل بناء بين الطرفين، وخصوصا بشأن المسائل الأمنية. وبغض النظر عن اجتماع تموز/يوليه، ما زالت هناك تأخيرات في عقد دورات مجلس التنسيق، التي تقرر في نظامه الأساسي أن تعقد مرة كل شهرين. وبالرغم من أن الاعتبارات المحلية تضع دائما قيودا على الزعماء

وأولي الاعتبار لتعزيز أنشطة المكتب، مثلا عن طريق افتتاح مكتب فرعي في مقاطعة غالي. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة لم يمكن تحقيقها حتى الآن بسبب الحالة الأمنية السائدة في المنطقة، فضلا عن التحفظات التي أبدتها السلطات الأبخازية.

ثامنا - الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

٢٦ - في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قامت بعثة لصندوق النقد الدولي بزيارة جورجيا لمساعدة الحكومة في إعداد برنامج مالي للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٠ ووضع الخطوط العريضة لبرنامج الاقتصاد الكلي لعام ٢٠٠١. وأثناء البعثة، اتفق على أنه بالنظر إلى الانحراف الكبير عن البرنامج الموافق عليه للسنة الحالية، وخصوصا في المجال المالي، يلزم أن تبذل حكومة جورجيا جهودا قوية ومتواصلة في الفترة المقبلة لتخفيض العجز وإيجاد أوضاع تسمح باستئناف البرنامج المعلق للصندوق.

٢٧ - وعلى وجه التحديد، فإنه لكي تمضي الحكومة في برنامج اقتصادي بدعم من الصندوق في نهاية هذا العام، سيتعين عليها أن تراجع ميزانيتها لكي لا تراكم متأخرات إضافية في النفقات. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين عليها أن تنشئ سجلا عمليا في تنفيذ الميزانية والسياسات المالية الأخرى بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وتنفيذ تدابير تهدف إلى التصدي لمشاكل الحكم والفساد، وصياغة استراتيجية للحد من الفقر.

٢٨ - وفي الوقت ذاته، بدأت الحكومة، بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في إعداد استراتيجية شاملة للحد من الفقر. وسيتم بحلول الربع الثاني من عام ٢٠٠١ إنجاز ورقة الاستراتيجية التي تتضمن أهدافا وخططا محددة للحد من الفقر الشديد بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥ وتحسين الأحوال المعيشية للسكان بحلول

البروتوكول المتعلق بعودة اللاجئين إلى مقاطعة غالي وتدابير الإنعاش الاقتصادي أساسا مفيدا لهذه الجهود. وينبغي أن تترجم الرغبة المعلنة لكلا الجانبين لحل هذه المسألة إلى عمل متضافر.

٣٥ - وفي ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، أبدى الجانبان الجورجي والأبخازي مرة أخرى استعدادهما لعقد اجتماع بصورة عاجلة والاتفاق على تدابير عملية لتحسين الحالة الأمنية على أرض الواقع، عندما تبرر الأوضاع ذلك. غير أنه يجب ألا يسمح لتقلبات الحالة الأمنية أن تكون مبررا لتعطيل عملية السلام السياسية. وفي هذا الصدد، فإن من الأمور الفظيعة للغاية التزايد الملحوظ في الأعمال الإجرامية المنظمة على طول خط وقف إطلاق النار، وأثره على الأوضاع الأمنية للعائدين إلى مقاطعة غالي. وإنني أدعو الطرفين إلى اتخاذ تدابير عاجلة، استنادا إلى بروتوكول ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، للتعاون في مكافحة الجريمة بجميع أشكالها وفي تحسين عمل أجهزة إنفاذ القانون التابعة لكل منهما.

٣٦ - وفي أعقاب حادثتين أمنييتين خطيرتين خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لا بد لي أن أذكر الجانبين الجورجي والأبخازي مشددا بأن أمن الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا تقع مسؤوليته عليهما بالدرجة الأولى. وكما شدد ممثلي الخاص في مشاوراته الأخيرة، فإن المجتمع الدولي يتوقع أن تقدم حكومة جورجيا إلى العدالة مرتكبي حادثة أخذ الرهائن التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وأنها ستعمل على ضمان توفير الأوضاع الأمنية التي من شأنها أن تمكن البعثة من الوفاء بولايتها في وادي كودوري الأعلى. وينبغي ألا يغرب عن البال في هذا الصدد أنه قد أعرب عن هذه التوقعات ذاتها في أعقاب حادثة أخذ الرهائن التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ولكن هذه التوقعات ما زالت للأسف لم تتحقق. وعلاوة على ذلك، فإن حادثة إطلاق

السياسيين المشتركين في عملية تسوية أي نزاع، فإنه لا يمكن إحراز أي تقدم ما لم يظهر الطرفان الجورجي والأبخازي إرادة سياسية قوية. وإنني أدعو كلا الطرفين إلى الدخول كلية في عملية التفاوض في إطار الاستراتيجية المتوازنة التي اقترحها ممثلي الخاص، التي تكفل تكريس الوقت والاهتمام لكل جانب من الجوانب المطروحة حاليا وهي: القضايا العملية المتعلقة بعودة اللاجئين، وإصلاح الحالة الأمنية والاقتصادية، والمسألة الأساسية المتعلقة بالمركز.

٣٣ - وأهم عنصر في العملية برمتها هو المركز السياسي لأبخازيا، وما لم يدرج هذا العنصر في عملية التفاوض بصورة مستقلة، قد تتعرض العملية بأسرها للخطر. وينبغي أن يحشد الطرفان، وبالأخص الجانب الأبخازي، الإرادة السياسية اللازمة للدخول بعزم وتصميم في مفاوضات بشأن قضية المركز. وإنني أعول على مجموعة الأصدقاء للإبقاء على وحدة صفهم وتقديم كل دعم ممكن إلى ممثلي الخاص في هذا الصدد.

٣٤ - ومحنة آلاف المشردين داخلها الذين ما زالوا يعيشون بعيدا عن ديارهم، والآلاف الآخرين الذين اختاروا العودة إلى ديارهم في مقاطعة غالي، تبعث على اليأس بصورة متزايدة. وبالرغم من أن بعض فرادى الأشخاص على أرض الواقع يجدون الشجاعة لمواجهة الظروف الشاقة التي تكتنف حياتهم اليومية، فإن القيادة على كلا الجانبين ما زالت تظهر اتجاها غير مقبول لاستخدام القضية كورقة للمساومة. وينبغي أن يذكر الجانبان بالحق غير القابل للتصرف لجميع اللاجئين والمشردين داخلها في العودة إلى أماكن إقامتهم الدائمة السابقة في أبخازيا، وينبغي أن يسير العمل لإعادة إنشاء هياكل إدارية محلية عاملة يمثل فيها العائدون تمثيلا صحيحا. وهذه مسألة إنسانية بحثة ملحة للغاية. وإنني أشجع الجانبين على التفاوض بغية التوصل إلى اتفاق بشأن وضع تدابير تستهدف تحقيق هذه العودة. وقد يكون مشروع

النار التي وقعت في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ قد أكدت على وجود حاجة ماسة للتعاون بين الجانبين الجورجي والأبخازي لتحسين المناخ الأمني بشكل جذري في المنطقة الآمنة.

٣٧ - ويسرني أن ألاحظ أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير استمر العمل، وراء الكواليس في كثير من الأحيان، بشأن تدابير بناء الثقة في مختلف الميادين. وبدون هذا العنصر البالغ الأهمية، الذي يهدف إلى تحقيق مصالحة حقيقية والقضاء على تصور الجانب الآخر بوصفه العدو، ستكون عملية السلام هزيلة. وأني أناشد كلا الجانبين للدخول بكل جدية وعزم في هذا العنصر من عناصر الجهد الشامل، عن طريق تعزيز الاتصالات عمقا وعرضا على جميع الصعد.

٣٨ - وبالرغم من بطء ما يحرز من تقدم، فإنه من الواضح أن البعثة ما زالت تضطلع بدور أساسي في البحث عن حل سلمي للتراع الجورجي - الأبخازي عن طريق ما تبذله من جهود دؤوبة لدفع عملية السلام. وفي الوقت ذاته، فإن البعثة ما زالت دون شك، من خلال ما تقوم به من أعمال الرصد على أرض الواقع، عنصرا محوريا في الجهود الرامية إلى استقرار الحالة في أبخازيا، جورجيا. لذلك فإنني أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لمدة ستة أشهر أخرى، تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٣٩ - وقد أظهرت الأشهر الثلاثة الأخيرة مرة أخرى أن الخدمة من أجل السلام في البعثة هي مهمة تتسم بالصعوبة والخطورة. وإنني أود أن أشيد بالنساء والرجال التابعين للبعثة والذين يؤدون واجباتهم في هذه الظروف المحمّلة بتفانٍ واقتدار مهني مثاليين.

المرفق

تكوين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠

المراقبون العسكريون	البلد
٣	الاتحاد الروسي
٦	الأردن
١	ألبانيا
١٠	ألمانيا
٤	إندونيسيا
٣	أوروغواي
*٧	باكستان
٧	بنغلاديش
٤	بولندا
٥	تركيا
٥	الجمهورية التشيكية
٣	جمهورية كوريا
٥	الدانمرك
٥	السويد
٤	سويسرا
٣	فرنسا
٣	مصر
٧	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٥	النمسا
٧	هنغاريا
٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٣	اليونان
١٠٢	المجموع

* يشمل كبير المراقبين العسكريين.